

هذا كتاب

تراد الفقيه تفتيش الشيخ الامام

الامام محمد بن احمد

و رضي عنه

٢٧٨٧

٦٥٩٥٥

خبر

و قد كتبه في سنة ١٠٢٠ في داره في بغداد

و جميع المكاتيب

الحسين

الحسين







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **قال** الشيخ الامام العالم العلامة شمس الدين ابو عبد الله محمد بن الشيخ نزيل الدين عابد الواجد الشهير بابن الهمام رحمه الله تعالى سألني بعض الفقهاء عن طلبه العلم واما علي جناح سقرات اكتب له مقدمة في الصلاة وشروطها سهلة الا تفقياد واضحة المراد ليستنفيد منها كل مزيد فاجبت له الى بغية مغترفا بالعجز والتقصير سببها واذا الفقير واوردت فيها من المسائل ما يكبر وقور ورتما وقع فيها قليل من النوادر انساق العلم اليه **باب المياه** اما ما يبهر وخبار او راك فاء البير ينحس بوقوع التماسه فيه قلت او كثر كقطرة بول ولو من صبي لم يقطع وكذا وقوع رجل لم ينسج بالماء او خرقة او خشيبة فاقته ينحسها او قليل روث او خشا البقر اما بغير المعز والابل والغنم فلا ينحس البير بوقوعه الا اذا استكره التاظر ولو منكسرا **ونحس البير بمو**

الادبي

وقفه الله تعالى

الادبي فيها وما يقارب في الجنة كالشاة ونظيرها ينزح جميع ما فيها فيما ذكرنا وكذا اذا انتفخ الميت فيها ولو صغيرا اما اذا لم ينتفخ وهو صغير فطهارتها ان كان الواقع فيها فارة او ما يقاربها في الجنة بما له دم سائل ينزح عشرين او ثلاثين دلو بالذلو المغتار والفارتان والثلاث كالواحدة وفي الخنجر الى التسع اربعون الى خمسين كما في الهرة والدجاجة وما يقاربها والاربع كالثلث في قول ابي يوسف وكالخنجر في قول محمد فلا يظن الا ينزح اربعين دلو واذا ظهرت بالزنج طهر الذلو والخنجر والبكرة ويذ التاخر **اما** اذا لم يكن الواقع ذاد كالمسكة والترطان والصفدع بريقه وتحرقه وكل ما يعيش في الماء فلا تنحس بموته كما لا ينحس ما في الاواني من ماء او غيره **واعلم** ان الواجب اخراج مقدار ما عينا وقت الوقوع حتى لو نزع بعض الواجب ثم ذهب وجاء في اليوم الثاني لنزع الباقي فوجد ماها زاد علي ما ترك عليه بان كانت البير معيبة لا ينحس جميع ما وجب علي الصحيح بل مقدار ما ترك ولو وقع فيها خرد ما يؤكل لحمه من الطيور لا يفسد الماء لانه ليس بنحس فلا ينحس الثوب ايضا به فاعلم الا الحاجة والبط والاور وخروما لا يؤكل لحمه



من الطير نجس خفيف فلا يمنع حتى يجلس على قول أبي حنيفة وعلى قول طاهر عنده لا يجلس الماء وعلى هذا حال الثوب وغلظة محددا الماء الحار لا يجلس وقوع النجاسة فيه إلا إذا ظهر فيه لونها أو ريحها أو طعمها حتى لو اغترف من جرية النهر المحتملة لعذرة مما يقر منها جاز والماء طاهر ما لم يتغير ولو جري على حبيطة أو فيها إن كان ما يلا في الحبيطة أكثر الجري والملاقي سواء فالماء نجس ولا فطاهر الماء الراكد إن كان مدة ركله عشرة أذرع في عشرة أذرع بدساع الكروا جاز لا غسل فيه والوضوء منه ولا يجلس لا تغتفر لحد أو صافه ويعتبر في عمقه أن يكون لا ينكشف ما ماتحت الماء إذا رفع الماء بيده هذا إذا كان مرتعا فإذا كان مدورا قدر ثمانية وأربعين ذراعا وإن كان ما حمله مستقفا وله ثقب فتوصا فيها انسان أنه كان الماء منتصلا بالثقب لا يجوز ولا تجاوزا قبل يجوز مطلقا وإن كان مقدار ركله أقل من عشرة يجلس بوقوع النجاسة فيه قليلا كانت أو كثيرة ولو زاد على قلنتين وامتنع الوضوء والغسل فيه ويجلسه كل ما يجلس البئر الشور من سباع البهايم كالأسد والضبع نجس لا سباع الطير كالبار والصفر وسواكن البيوت كالحية والقارة فاته

من الطير نجس خفيف فلا يمنع حتى يجلس على قول أبي حنيفة وعلى قول طاهر عنده لا يجلس الماء وعلى هذا حال الثوب وغلظة محددا الماء الحار لا يجلس وقوع النجاسة فيه إلا إذا ظهر فيه لونها أو ريحها أو طعمها حتى لو اغترف من جرية النهر المحتملة لعذرة مما يقر منها جاز والماء طاهر ما لم يتغير ولو جري على حبيطة أو فيها إن كان ما يلا في الحبيطة أكثر الجري والملاقي سواء فالماء نجس ولا فطاهر الماء الراكد إن كان مدة ركله عشرة أذرع في عشرة أذرع بدساع الكروا جاز لا غسل فيه والوضوء منه ولا يجلس لا تغتفر لحد أو صافه ويعتبر في عمقه أن يكون لا ينكشف ما ماتحت الماء إذا رفع الماء بيده هذا إذا كان مرتعا فإذا كان مدورا قدر ثمانية وأربعين ذراعا وإن كان ما حمله مستقفا وله ثقب فتوصا فيها انسان أنه كان الماء منتصلا بالثقب لا يجوز ولا تجاوزا قبل يجوز مطلقا وإن كان مقدار ركله أقل من عشرة يجلس بوقوع النجاسة فيه قليلا كانت أو كثيرة ولو زاد على قلنتين وامتنع الوضوء والغسل فيه ويجلسه كل ما يجلس البئر الشور من سباع البهايم كالأسد والضبع نجس لا سباع الطير كالبار والصفر وسواكن البيوت كالحية والقارة فاته

من الطير نجس خفيف فلا يمنع حتى يجلس على قول أبي حنيفة وعلى قول طاهر عنده لا يجلس الماء وعلى هذا حال الثوب وغلظة محددا الماء الحار لا يجلس وقوع النجاسة فيه إلا إذا ظهر فيه لونها أو ريحها أو طعمها حتى لو اغترف من جرية النهر المحتملة لعذرة مما يقر منها جاز والماء طاهر ما لم يتغير ولو جري على حبيطة أو فيها إن كان ما يلا في الحبيطة أكثر الجري والملاقي سواء فالماء نجس ولا فطاهر الماء الراكد إن كان مدة ركله عشرة أذرع في عشرة أذرع بدساع الكروا جاز لا غسل فيه والوضوء منه ولا يجلس لا تغتفر لحد أو صافه ويعتبر في عمقه أن يكون لا ينكشف ما ماتحت الماء إذا رفع الماء بيده هذا إذا كان مرتعا فإذا كان مدورا قدر ثمانية وأربعين ذراعا وإن كان ما حمله مستقفا وله ثقب فتوصا فيها انسان أنه كان الماء منتصلا بالثقب لا يجوز ولا تجاوزا قبل يجوز مطلقا وإن كان مقدار ركله أقل من عشرة يجلس بوقوع النجاسة فيه قليلا كانت أو كثيرة ولو زاد على قلنتين وامتنع الوضوء والغسل فيه ويجلسه كل ما يجلس البئر الشور من سباع البهايم كالأسد والضبع نجس لا سباع الطير كالبار والصفر وسواكن البيوت كالحية والقارة فاته

مكروه

مكروه وكذا الهرة والدجاجة المخلاة ومن البغل والحمار مسكوك فيجب الجمع بينه وبين النيم **باب إزالة الحديث والحديث** إذا أراد المصلاة وهو محدك وجب عليه رفع الحديث الأصغر والأكبر بالماء أو الصنعيد **أما** بالماء بعد كونه طاهرا فلا بد من كونه طهورا وذلك بعدم كونه مستغلا ويثبت الاستعمال بأمر الأول استغاطا القرض وذلك بالاستغناء عن العضو في غير قصد اغتراف أو إخراج شيء من الماء كوز من زير **الثاني** رفع حديث بنبذة أو غير نبذة بان كان الاستعمال لغيره وهو محدك فإنه يرتفع بذلك الحديث وليس سبب استغاط عدم النبذة في ارتفاع الحديث وعدم ثبوت الاستعمال قبل الانفصال كان أو فوق الروايات عن أبي حنيفة في الجنب لنفسه في البئر طلبك لدوائه طاهرا والماء غير مستعمل **الثالث** استعماله للتقرب بان يكون طاهرا يريد زيادة النور وكذا الوضوء اليد الطاهرة قبل الأكل فيجوز استعمال المستعمل في غير الوضوء كالسرا وتطهير الثوب لأنه طاهر في المختار من الروايات **وفروض** رفع الأصغر الذي لا تصح الصلاة مع ترك شيء منها أربعة غسل الوجه من قصاص الشعر في العادة الحيا غسل الذقن حتى لو كان أصغر لا يجزئ

ع







فلا تأكلوا من ثمره الا في مسحه الراس ومسحه الاذنين  
 بحمار الراس والترتيب بان يقع العرض على الترتيب  
 الذي اوقعناه والتسليم من ذلك والحوالة  
 والبدأة بغسل اصابع الرجل عند غسل الرجل  
 وتحريك الخافضات كان واسعاً والا فتحرى كدق  
 ومسحه الرقبة مستحب **ومن اذاب الوضوء** عدم  
 الانراف والتغدير في الماء وان يرب فضل وضوء  
 او بعضه قائماً مستقبلاً القبلة واستقبال القبلة  
 في توضيئه وان يملأ اماناه بعد فراغه استعداداً  
 لصلاة اخرى والتسمية عند غسل كل عضو منها  
 ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله وان  
 لا يحكم الناس في الوضوء وان يستغفر في فيه وان  
 يتولى امر وضوئه بنفسه ويقول عقيب الفراغ  
 قائماً لله لا اله الا الله ولا شئد ان محمد عبده  
 ورسوله سبحانك اللهم وبحمدك شهد ان لا اله  
 الا انت استغفرك واتوب اليك اللهم اجعلني  
 من التوابين واجعلني من المنتظرين **واعمال الوضوء**  
 الغرض والواجب كالوضوء للطواف والمندوب كالوضوء  
 عقيب لغيبته والكذب والصعلقة فمقربة وان شاء  
 الشغل كلها على السواء **ورفع الحديث** الاكبر بالجار  
 والصعيد اما بالماء ففرضه غسل الغم والنفوس

البدن

البدن وسنته النية والبدأة بغسل اليدين الى  
 الكوعين والفرج وازالة نجاسة ان كانت على بدن  
 ثم يتوضأ الا يغلبه ان كانت في مجتمع الماء الله  
 المستعمل والا فلا يؤخرهما ويترك الصب المستعمل  
 ولا يجنب على المرأة نقض وايتها بل يكفها ايصال  
 الماء الى اصولها ويتقضيها الرجل ان كانت لذيكر  
 على المحدث من المصطف والصلاة وبالاكبر دخول  
 المسجد والتلاوة مع ذلك **واما الطهارة بالماء**  
 بالصعيد ففي الاصغر والاكبر على السواء وصفته  
 ان يضرب بيده من مرفقة يمينه بها وجهه واخرى  
 يديه الى المرفقين مع الاستيعاب فيمنع الخاتم  
 ويخلل الاصابع ومحل ضربه ما كان من اجزاء الارض  
 مما لا ينطبع كالتراب والرمال والصلد والحائط  
 من المدر والنورة والحل والزرنيخ والكيوان  
 والمجان اذ لم يكن مطلباً الا ان يكون عليه غبار  
 فيجوز عنده والارض المتندفة برس الماء الطين  
 وطريق النسيم منه ان يلمح جسده او ثوبه منه  
 فاذا جف ضرب عليه ولا يجوز بالمنطبع كالمعادن  
 الا ان يكون عليه غبار ولا بالملح المائي والمختار  
 الجواز بالملح الجبلي ولو اصاب وجهه وذراعيه  
 غبار عند مهيت ربح او مسقط حائط فمسحه به

في البدن يجوز ان يؤمر  
 المتطهرين في غسل  
 عند في حنيفة و  
 وكيفية التيمم ان يضرب يده  
 على الارض ثم ينفضها بيمينه  
 بها وجهه ويضرب يده باليسار  
 وان قل ثم ينفضها بيمينه  
 على الارض ثم ينفضها باليسار  
 بها كفيه وذراعيه كالماء  
 الى المرفقين وقال الشافعي  
 يضرب يده باليسار على الارض  
 ويمسح باليمين اصابع يده  
 اليسرى ظاهر يده اليمنى  
 من راس الاصابع الى المرفق  
 ثم يمسح بكفه اليسرى باليمين  
 اليمنى الى الرسغ ويمسح باليمين  
 اليسرى على ظاهرها باليمين  
 ثم يفعل باليد اليسرى كذلك وهو  
 الاقوى سمع



وجبه مع النية خا ر عند الامام ولو اختلط بالثر  
غيره فالحكم للغالب وسر طر ثلاثة **الاول** النية  
ويكفي للمحدثين ان ينوي الطهارة في المختار  
فقد روي عن محمد بن من قديم يريد به الوضوء الخوة  
عن الجنابة وكذلك اذا نوى به استنابة الصلاة  
**الثاني** العجز عن الماء اما لمرض مزيد او يبطي به  
باستعماله او بالتمرك لا استعماله واما لعدم الماء  
حقيقة بانه كان بيته وبينه ميل لا اقل منه  
لا تخاف من الذهاب ليد فقط اعذر الرفقة  
وشبهه او حكا كما اذا طاف سبعا او لصا عنده  
او فقد الماء الاستتقا والقدرة على ثمة بمنزلة  
القدرة عليه الا اذا كان عيى فاحس وهو في  
ضعف القيمة **الثالث** طهارة الصعيح حتى  
لو تجمست الارض فتم حفت طهرت في حق الصلاة  
لا في حق التيمم ولا يتم مع القدرة على الماء الا  
اذا خافت فوت صلاة جيزة لا ينتظر فيها اوفون  
صلاة العبد فانه يتييم للبتا سوا شرع فيها  
بالوضوء او بالتيمم **نوافض الطهارة** تنتقض  
الصغرى بكل ما يخرج من السبيلين ولو دودة او  
حصاة وكلا خارج بخس من غيرهما كالدم والقيح  
والصدديد اذا خا وز موضع خروجه والمباشرة

في المختار  
في المختار  
في المختار  
في المختار  
في المختار  
في المختار  
في المختار  
في المختار  
في المختار  
في المختار

الفاحشة

الفاحشة والقيح ملك الفم لا دونه الا ان كان دما  
ما يعماما لو كان غير ما بيع فملاء الفم او يلعغا فلا  
ينتقض ولو قاء متفرقا قليلا قليلا ولو جمع ملاء  
الفم فعند ابي يوسف ان كان في محل واحد نقص  
والا فلا والاعتبار عند محمد لا اتحاد الباهت وهو  
الغشيان وكذا الوظن الدم على رأس الجرح فاحده وهو  
بحيث لو ترك جيا ونقص والا فلا وينقض الجرح  
والاعمال والنور المزيل للسكدة فلذا لم ينتقض نوم  
القاييم والقاعد والراكم والساجد لبقاء الاتسا  
ولو سقط التاييم اذ لم يستتيقظ عند اتصاله بالارض  
نقص والا فلا وتنتقض القنطرة في الصلاة المطلقة  
الا اذا كان نائما في صلاة فرفقه في نومه لا تنقص  
لكن ففسد صلاة في المختار وهذه المسئلة اجمية  
وصحراء الصبي والبائع سواء **وينقض الصبر**  
خروج المني بعد انفصاله على وجه الدفوق الشهوة  
والا ياكج في قبل ادمي حي ودبره ويكفي على  
المفعول به الغسل ايضا ولو اصاب فوجد ماء  
رقيقا وسلك في كونه منييا او غيره ولم يندكرا خذلا كما  
وجبت الغسل وان علم انه غير مني فلا وان قد ذكر  
اختلاسا ولم يرم ماء فلا **فصل في رفع الخبث** رفعه  
عن يديه وتوبه ومكان الصلاة من شرط الطهارة

قال صاحبنا الا ان كان  
على وجهه واليد سقط القضاء  
والا وجب والزيادة  
من قبة الساعات  
رواية عن ابي حنيفة فاذا  
سار على الدوة ساعة  
سقط وعند محمد من حيث  
الاقامة فاذا اراد على ذلك  
وقت كامل سقط وضوء الا  
تخرج على ما مر في قضاء الغل  
كذا في فتح القدير شرح الهداية

قال المصنف في شرح الهداية  
لا تنتقض فقهنا التاييم  
الصلاة ولا تبطل الصلاة  
وقيل تنتقض وتبطل وعن  
شدا وتنتقض ولا تبطل  
الصلاة وقيل عكسه  
والاول اصح لانها انما جعلت  
خدا بستر كونها جنابة  
ولا جناية من التاييم بخلاف  
المسألة لانه جناية في غير ذلك



كرفع اليدين والنجاسة خفيفة وهي بول ما يؤكل  
 ثمه وبول الفرس وأما الاغشا والازوات فعنده  
 غليظة وعندها حقيقة وغليظة كالدم وبول ما لا  
 يؤكل لحمه والخمر والحمر الميتة والعذرات وسور  
 الحلب وبعض ما تقدم من الاسار فيجب تطهير  
 اليدين والتوب من الغلظة اذا بلغت اكثر من  
 قدر ذرهم وزنا في الكيفية ويسطا قدر عرض باطن  
 الكف في المائعة الا ما يتصل بالسبيلين الخارج  
 فان ازالته غير واجبة وهذا الاستنجاء ستة  
 بالحجر والمدد ونحوه كخرقة وقطنة والافضل اتباع  
 غيره مما يزيل وينبغي ان يرضي موضع الاستنجاء وكل  
 الارضا ويستنجي بيقطين اصبع او اضبعين او ثلاث  
 ويجوز عن سائر الاصابع ويتسفف المحللان كارضاء  
 قبل ان يقوم كذا يفسد صومرا اذا بلغ الماء موضع  
 المحفنة وقل ما يكون واذا اراد على المخرج وجب غسله  
 بالماء وكذا الوقلوت منه التوب اكثر من قدر الذرهم  
 وجب غسل التوب ويستنجي بشماله الا لعذر المني  
 نجس يجب غسله نظيفا ويكفي فركه بياضا وما دونه  
 الدرهم تكرر الصلاة معه وانضحت كما تكرر في مكانه  
 نجاسة ويجب من الخفيفة اذا احتسنت والاوجه ايضا  
 ايكاله الى المني ان استنجسه منع والا فلا وان

تفوت

تفوت النجاسة في توبه او توبية او ثوابه وبدا  
 جمعت ونظير البدن بغسله ثلاثا والتوب بغسله  
 ثلاثا بمياه طاهرة وعصره في كل مرة وكذا نظيره  
 في الاطعمة والمياه الثلاثة نجسة وفي كل النجاسة  
 المريضة يكفي زوالها ولو بمرة ونظير الارض ان كانت  
 برطوبة بصت الماء ثلاثا وان كانت صلبة قالوا  
 بصت عليها ثم قصف بخرقه ونحوها بفعل ثلاثا  
 وان صب عليها كثيرا حتى تفوت النجاسة ولم يبق  
 رحيما ولا لونها وترك حتى جفت طرقت ونظير  
 النعل يدلكه في الارض حتى يروى ما اتصل به ان كان  
 كثيفا وان كان رقيقا فابتنصل به من الرمل والتراب  
 جرم له وما فيه صفا لثا لسيف والسكين والمرآة  
 نظير بالمنسح والمتصدري من ذلك بالغسل  
**باب الصلاة**  
 للصلاة شروط واركان واجبات وسنن ومفسدان  
 ومكروهات **شروط الصلاة** طهارة البدن والتوب  
 عن النجاستين ومكان الصلاة والمفروض موضع القدر  
 والسجود في المختار من الروايتين لا غير قال في  
 فتاوى القاضية كذا لو كانت النجاسة في موضع  
 الركبتين واليدين يعني مجمع ولا تجعل كاسلم يضع  
 العضو على النجاسة كما لو صلى رافعا احد قدس

مبين



جازت صلاة ولو وضع القدم على النجاسة لا تجوز ولا  
 تجعل كانه لم يضع ولو خلع نعليه ووضعهما على النجاسة  
 وقام عليهما جاز وان كان ما يلي الارض نجسا  
 كثوب ذي طاقين اسفله نجس فقام على الطاهر  
 جاز ولو بسط كتمه او ذيله عليهما لا يجوز فان لم  
 يجد ما يزيل به النجاسة وجب ان يصلي فيه ويكبر  
 ان يصلي معها الا تحت اكثر من ثلثة ارباع ثوب  
 فالافضل ان يصلي فيه ويكبر انه يصلي عرفانا  
 ومنعه محمد وقال في الأشرار بعد ذكر الوضوء  
 ولكن قول محمد احسن وكذا ان كان على بدنه  
 نجاسة لا يمكنه ان اللهها الا بابتداء عوفقه للتأ  
 تسقط ان اللهها ولو بداها لانزال الذفتق وسائر  
 العورة وهي من الرجل من الشرة الى الركبة والركبة  
 ومن الحرة ما سوى الوجه والكفين ففي القدم روايتان  
 والصحيح ان انكشاف ربعه مابع وقيل الصحيح  
 انه عورة في الصلاة غير عورة خارجها وقيل الاصح  
 انه ليس بعورة ولو انكشف ظن فقدمها لم تقصد  
 وفي الاختيار انه تجوز صلاتها مع انكشاف الذراعين  
 وهو خلاف الرواية الظاهرة وفي الميسر في فرائد  
 روايتان والصحيح انه عورة وفي الفتاوى ذراعا  
 كبطنها في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف وهو رواية

عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة ليس بعورة حتى لو ضلت الحرة وهما مكشوفتا  
 جازت صلاتهما وشعرها عورة وفي المستنسل روايتان  
 والاصح انه عورة وفي الفتاوى الصحيح ان المغتبر  
 في فساد الصلاة انكشاف ما فوق الاذنين وفي  
 حرمة النظر بينتوي ما بينهما اي ما فوق الاذنين  
 وما تحتها وعورة الامة العورة من الرجل مع بطنها  
 وظفرها واذا انكشفت ما دون الربع من العضو  
 كالخذ والذكر والانبين جازت الصلاة معه  
 وتذريها بانقراده عضو ان كانت كبيرة وان كانت  
 ناهرا فذريها تبعد لصدورها لا تقصد والربع لا يجوز  
 مع الصلاة واذا لم يجد ثوبا وما لا يستزبه العورة  
 من حسيشرا وطين يلطخ به عورته ونحو ذلك يصلي  
 عرفانا والافضل قاعد احسينا واستقبالا عين  
 عرصة الكعبة بان كان يمكن وللغايب جهتها  
 تحقيقا **فائدة جلية** وذلك كما لو فرض فرج  
 خط من تلقا وجهه على رواية قايمة ما راء على الكعبة  
 او هو ايها او تقريبا بان يكون الخط منحرفا عنها  
 او عن هوائها انحرافا لا تزول به المسامحة بالكلية  
 وذلك يختلف باختلاف القرب والبعد وقيل  
 ان كان بينه وبين الكعبة حائل وهو مكذفا لا  
 انه كالفابيت ولو كان الحائل اصليا كما يجبل وله

صح



أن يجتهد ولا ولي أن يقعد الجبل ولا يسترطبية  
 الاستقبال في المختار ولا يستنقظ الاستقبال  
 إلا لعذر كحضر لا يقدر على التوجه وليس عنده  
 من توجهه أو يخاف أن تحرك للتوجه فطن به  
 العذر أو السبع أو انكسرت السفينة أو بقي على  
 لوح فيصلي حينئذ قائما أو قاعدا أو يوميا أو  
 مضطجعا إلى أي جهة قدر عليها أو لعدم العلم بها  
 وليس يحضره مع يسأل عنها من أهال المكاة أو العلم  
 بها ولا عبرة بغيرها وليس عليه أن يطلب مريئلا  
 إذا لم ير أحدا فيجتهد ويصلي ولا تجوز صلاة  
 قبل التحري ولو أصاب القبلة ولو تحرك ولم يقع  
 تحريكه على شيء يؤخر الصلاة وقيل يصلي إلى أربع  
 جهات وقيل يتخير ولا يتخير مع محارب بلدة  
 دخلها وإن ينوي أي صلاة يصلي فإن كانت  
 نافلة كفاء نية الصلاة أو سنة فالأحوط  
 تعيينها كسنة الظهر مثلا أو فرضا فلا بد من  
 تعيينه والاحسن أن ينوي ظهر اليوم مثلا وإن  
 كان مقتديا احتاج مع ذلك إلى نية المتابعة  
 والافتدائي الأصح والاحسن أن لا يعين الإمام  
 عند كثرة المقتدين ولو عيّن فقل بزيد فاذا هو  
 عمر ولا تصح إلا إذا كان يراه فقال بزيد هذا وهو

عمر فيجوز ومثله الميت في الصلاة عليه ثم إذا  
 صح الافتدائي لا يقرا خلفه الإمام لأن السرية  
 ولا في الجهرية شيئا من القرآن ولو قرأ فعل مكررها  
 على ما هو الحق والولي أن يجمع بين اللسان والقلب  
 بالنية وفي المجتبي لو عجز عن احتضار القلب تكفيه  
 اللسان لأن التكليف بحسب الوسع والتحرية  
 وتتعد بكل اسم لله سبحانه مستعمل على التقظيم  
 غير منسوب بدعاء خواتم أكبر الرحمن أعظم الأ  
 الله المحمدية ونحوه ولو مرهنة الحلالة أو أكبر  
 أو بآء لم يصح شاربعا ومدا اللام صواب ومدا لها  
 خطأ لغز وكذا التاء وحزمها **أركان الصلاة**  
 القيام وقراءة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة  
 عندها وعند آية ولو كانت كلمة أو حرفا على قول  
 بعض القراء في حق اختلاف ولا خلاف في استحقاق  
 العذاب لامة ترك الواجب والركوع والسجود وكفي  
 فيه وضع جبهته بانقلاق وكذا الالف عنده وعند  
 لا تكفي إلا من عذر وروي عنه قولها وعليه الفتوى  
 ولا يجوز غير ذلك كوضع الخد والذقن وتسم السجدة  
 بالوضع عند أبي يوسف فلا يقدر على الأصابع واللف  
 والقعدة الأخيرة قدر الشبهة **واجبات الصلاة**  
 تعيين الفاتحة مطلقا ولو تركها ساهيا أو قرأ سورة



ثُمَّ نَذْكُرُ عَادَ مَا لَمْ يَسْتَجِدْ وَلَوْ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَيَقْرَأُهَا  
 وَيَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهَا فَيُعِيدُ السُّورَةَ وَالرُّكُوعَ وَيَسْجُدُ  
 لِلشَّهِادَةِ وَالسُّورَةِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا فِي غَيْرِ الرُّكْعَتَيْنِ  
 الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الْقِرَاءَةِ لِرَبَاعِيَةٍ وَالرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ  
 مِنَ الْمُقَرَّبِ وَلَوْ نَزَلَ مَا عَادَ مَا لَمْ يَسْتَجِدْ عَلَى مَا فِي الْفَاتِحَةِ  
 وَتَعْنِيَنِ الْقِرَاءَةَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْقِرَاءَةِ  
 وَتَعْدِيلِ الْأَرْكَانِ وَالْقَعْدَةَ الْأُولَى وَقِرَاءَةَ الشَّهَادَةِ  
 فِي الْقَعْدَةِ الْآخِرَةِ وَفِي الْأُولَى عَلَى الصَّحِيحِ وَالْقَوَى  
 فِي الْوُتْرِ وَالْوَاجِبِ قِرَاءَةُ دُعَاءِ أَمَّا اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغِيثُكَ  
 وَنَسْتَغْفِرُكَ أَوْ اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ أَوْ هِدْنَا  
 آخِرَ الْأُولَى اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغِيثُكَ وَالْجَهَنَّمِ فِي الْجَهَنَّمِ  
 إِنْ كُنَّا أَهْلًا مَّا وَالْمَخَافَةِ فِي السَّرِيَّةِ أَمَّا مَا كَانَ  
 أَفْضَلَ وَأَوْفَرَ أَعَادَ التَّرْتِيبَ فِيمَا سَرَعَ مُكَرَّرًا  
 مِنَ الْأَفْعَالِ وَالسَّلَامِ وَتَكْبِيرَاتِ صَلَاةِ الْعَبِيدِ  
**سُنَنِ الصَّلَاةِ** أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْأُولَى  
 الْإِفْتِتَاحِ إِلَى سَمْعَيْهِ أَوْ تَحْتَهُ وَكَذَا الْمِرَّةَ فِي رَوَايَةٍ  
 الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَقْرَبُ إِلَى الْمُسْتَرْمَاةِ كَرِ  
 ابْنِ مُقَاتِلٍ مِنْ أَنَّهَا تَرْفَعُ إِلَى مَنْكِبَيْهَا ثُمَّ لَا يَرْفَعُ  
 بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا فِي تَكْبِيرَاتِ الْعَبِيدِ وَوَضَعَ الْيَمَنِي  
 عَلَى الْيُسْرَى مَخْتِ السُّرَّةِ فِي كُلِّ قِيَامٍ وَفِيهِ ذِكْرُ مَسْنُونٍ  
 فَيُسَكِّنُ حَالَهُ الثَّنَاءَ وَيَبَيِّنُ تَكْبِيرَاتِ الْحَنَازَةِ لَا يَبْدَأُ

تَكْبِيرَاتِ

تَكْبِيرَاتِ الْعَبِيدِ وَفِي الْقَوْمَةِ مِنَ الرُّكُوعِ ثُمَّ يَقُولُ سُبْحَانَكَ  
 اللَّهُمَّ وَتَحْمَدُكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ  
 غَيْرُكَ لَا يَزِيدُ عَلَيهِ إِلَّا فِي التَّهْنِيدِ فَيَقُولُ مَا ثَبَتَ عَنْهُ صَلَوَاتُ  
 اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ وَالنُّفُوزُ بِإِذْنِ اللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ  
 الرَّجِيمِ لِلْقِرَاءَةِ لَا تَبْعًا لِلثَّنَاءِ كَمَا عِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَمِنْهُمْ  
 مَنْ اخْتَارَ قَوْلَهُ فَيُنَادِي بِهَا الْمُسْتَبِقُونَ دُونَ الْمُقْنَدِيِّ  
 وَيُؤَخَّرُ عَنْ تَكْبِيرَاتِ الْعَبِيدِ وَعِنْدَهُ بِالْقَلْبِ وَقِرَاءَةُ  
 الْبِسْمِ الْمَعْلُومَةِ مَعَ الْأَسْرَارِ مَا خَصَّنِي فِي الْجَهَنَّمِ فِي أَوَّلِ كُلِّ  
 رَكْعَةٍ لَا يَبِينُ الْفَاتِحَةَ وَالسُّورَةَ وَقَوْلُ آمِينَ لِلْإِمَامِ  
 مُحَافَظَةٌ وَالْمَأْمُورُ كَذَلِكَ فِي الْجَهَنَّمِ عَفِيبٌ تَأْمِينُ  
 الْإِمَامِ مَا لَوْ سَمِعَهَا مِنْ الْإِمَامِ مَرَّحًا لِسِرِّيَّةِ اخْتِلَافِهَا  
 هَلْ يُؤْمَنُ أَوْ لَا فَطَاهِرُ النَّصْرَاتِ يَوْمَ لَا يُشَادُّهُ  
 الْمِيمُ فَتَنْفَسِدُ عَلَى رَأْيٍ وَالْقَوَى أَنْ لَا تَنْفَسِدُ وَالْقَصْرُ  
 وَالْمَدُّ لِقَنَانِ وَالتَّكْبِيرُ مَعَ كُلِّ حِفْظٍ وَرَفْعٍ وَوَضْعٍ  
 الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ مُفْرَجًا أَصَابِعُهُمَا وَيَضَعُهُمَا  
 فِي السُّجُودِ وَفِيمَا سِوَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَا يَنْتَكِلُ  
 الْمَفْرُجَ وَلَا الْقَصَمَ وَنَضْبًا لِسَانًا قَبْلَ وَبَسْطَ الظَّنَّ  
 وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَلَا يَنْكَسِرُ وَقَوْلُ سُبْحَانَكَ رَبِّي الْعَظِيمُ  
 فِي الرُّكُوعِ وَسُبْحَانَكَ رَبِّي الْأَعْلَى فِي السُّجُودِ ثَلَاثًا  
 ثَلَاثًا وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَزِيدَ مَا شَاءَ بَعْدَ أَنْ يَخْتِمَ  
 بِالْوُتْرِ غَيْرَ مِمَّا لِقَوْمٍ كَانَ أَمَامًا وَقَوْلُ سَمِعَ اللَّهُ



لمن خبده في الرقع من الركوع للامام ورتبنا لك الحمد  
 للمأموم ويجمع بينهما المنفرد والفقرة والجلسة  
 بين السجدين وعند أبي يوسف فرض كالطائفة  
 عنده اما الاعتدال في نفس الانتقال فسنه  
 اتفاقا ووضع يده في السجود حذرا وجهه ومجا  
 بظنه عن خذيه واندا صبعه الا المرة فلا  
 تفعل وتوجيه اصابع رجليه الى القبلة ووضع  
 الركبتين واختلف في القدمين والخلع على جلده  
 اليسرى في الفقدتين والصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم فيما في النقل وفي الاخير فقط في الفرض  
 ومقتضى الدليل فتراضها مرة في الغروا يجابها  
 كل ما ذكر الا ان يتحد المجلس فيستحب التكرار  
 بالتكرار فعليك به وافقت الاقوال واختلفت  
 ونسبة الامام في السجدين الرجال والحفظة  
 والمأموم اما به ايضا في جنته وان عاده نواه  
 فيما والمنفرد الحفظة واتخاذ سترة قريبة منه  
 مثل مؤخر الرجل كغلق الاصبع فصا عدا على حاجبه  
 الايمن والايسر اذا صلى في الصلوة وسترة الامام  
 سترة للمأمومين ولها سنن اخرى واجبات في كراهة  
 تعرف عند معرفة ما يكره في الصلاة اذا علم في  
 كراهة انها ليست تخريفا علم انه صند ما ثبت به

## وقفته كسك

سنة واذا علمت تخريفا فواجب **مفسدات الصلاة**  
 مفسداتها قول وفعل القول الكلام عمده وسنوه قبل  
 ان يفقد قدرا للشهادة الا السلام ساهيا وليس  
 مقتاة السلام على انسان اذا صرحوا انه اذا سلم على  
 انسان ساهيا فقال السلام ثم علم فسكت بفساد  
 صلته بل المراد السلام المخرج من الصلاة ساهيا  
 قبل اتمامها ومعنى المسئلة انما يظن انه اكمل ما اذا  
 سلم في الربا عترة مثلا ساهيا بعد ركعتين على  
 ظن انما تروى حكة وتحوذ لك فتفسد صلته فله  
 فليحفظ هذا ونفخ الزاب وغيره والاذنين والبا  
 بصوت ذي حروف والتأوه للذبح عقرب أو شيء  
 غير الذكر فان كان للذكر والخشوع فلا وتحرر بمحمد  
 انه اذا كان به مرض لا يمكنه الامتناع عنه بسببه  
 يكون عفو كما لو عطس وحصل به حروف أو تجسبي  
 أو تشاوب فارتفع صوته وحصل به حروف لم  
 تفسد صلاته والتخنج بغير عذر بان لم يكن  
 مرفوعا له اذا حصل به الحروف واختلف هل من  
 العذر بخسرين الامام صوته واختار شيخ الاسلام  
 فيتر عذر الفساد وعليه كثير من المسايخ وقول  
 سبحان الله والحمد لله والتدليل اذا اراد به  
 جوابا لمخير بالحبوب وبما يسرا وبما يمول بفساد



وان اراد غير ذلك كاعلامه ما تم في الصلاة لا وكذا  
الاستنحاج في جوابه لا اخبار بمصيبة وان اراد  
به قراءة القرآن فلا وجب هذه علي هذا التفصيل  
وقول يرحمك الله في جواب عا طس وكذا الوقال  
امين في جواب من قال له يرحمك الله اذا كان هو  
العا طس بخلاف ما لو امن مصل غير العا طس علي الدعا  
للمصلي العا طس وقال هو الحمد لله فانه لا نفسد  
والاولي انه يسكت اذا اعطس في الصلاة ولو ادتن  
فيها اولي وهو حاج نفسد بخلاف ما لو كان في  
اقيام السريق فكبر تكبير التسعة فيها وقال  
ابو يوسف في الاذان لا نفسد الا عند الجعلة  
وقول المقدي صدق الله وبلغت الرسالة عنده  
سماع ما يناسبه اساءة غير مفسد وقول نعم ان كان  
مغتاضا ذلك كما يجري علي السنة بعض الطلبة  
مفسد وان لم يكن مغتاضا لا لا نفسد وهو مغتاض  
بما اذا جرى علي سانه للعادة اما اذا كان جوابا  
نفسد ولا يفسدها الدعاء بما لا يسبه كلام الناس  
وبالادعية المأثورة وسؤال المغفرة لنفسه  
والمومنين والمومنات لا نفسد ولو قال لاخي اختلف  
فيه او لمعي او خالي نفسد وارزقني مختلفا لان  
يقول رؤيتك او جئتك او الحى فلا نفسد وكذا

افض

وقف

اقض ربيني ولو فتح علي غير ما مره نفسدا اذا لم يرد به  
قراءة القرآن وكذا علي امامه ان انتقل الي اية اخري  
ولم يرد القراءة ولو اراد فلا لكنه فعل مكررها في  
الصورة الثانية ولو اخذ الامام بغتحة بعد اتقا  
اختلف في فساده ثلاثة ولو فتح علي المصلي من هو خا  
القراءة فاخذ به فسدت والقراءة من المصنف  
مفسدة عنده خلافا لما **من المفسدان القولية**  
لانه القاري ففي الاعتبار ان لم يتغير به المعني  
ككسر قواما مكان فتحها وفتح باء تعبد مكان  
ضمها لا نفسد وان غير كما لو نصب همزة العلام  
وضم هاء الخلالة من قوله تعالى انما يحشي الله من  
عباده العلما نفسدا علي قول المتقدمين واختلف  
المخاضون فذهب المحمرون ابن مقارن وابن الفضل  
والعقبيه ابو جعفر الحلواني وابنه سلام والاهام  
اسماعيل الزاهد الي انه لا نفسد وقولها ولا  
اوسع وان كان بوضع حرف مكان حرف لم يتغير  
به المعني نحو اتياب مكان اواب لم نفسد وعربي  
يوسف نفسد وكثيرا ما يقع في بعض القرويين  
والامراء والسودان وثياك تعبد بواو مكان  
الهمزة والصرط الذين بزيادة الالف واللام  
وصرحوا في الصورتين بعدم الفساد وان غير فاه

قراءة



أمكن الفصل بين الحرفين من غير مستقاة كالطامع القاء  
 كالطامحات مكان الصالحات نفساً عند الكل  
 وإن لم يكن إلا مستقاة كالضاد والظاء اقتلفوا  
 وأكثرهم لم يفسدها وتخرج من هذا باب كثير من تعالج  
 مخارج الحروف وفي زيادة الحرف أن لم يتغير نحو أراد  
 إليك لم يفسد والافسادات نحو قيس والقرآن الحكيم  
 وأذلك من المرسلين لأنه جعل جواباً لقسم قسم  
 كذا ذكره والله أعلم بصحته وفي نقصه نحو فاجهر  
 في قيامهم لا يفسد إلا أن يكون الحرف من أصل الكلمة  
 كما لو قال ربياً أو عربياً مكان عربياً فتنفسد أما  
 لتغير المعنى أو لأنه يصير لغواً إلا أن يكون آخر البيت  
 حذفه ترخيماً نحو ما مال في ماله وفي تقدير الحرف  
 أنه تغير فسدت والآ فلا وقيل فسدت لأنه لا يخلو  
 عن تغير وفيه ما لا ينبغي وفي ذكر كلمة مكان كلمة  
 فاما أن يوجد مثل التي بها الخطأ في القرآن أو لا  
 وعلى التقديرين أما أن تخالف التي جعلها موضعها  
 معي أو لا فهذه أربعة فني الأول نفسد كما لو قرأ  
 انا كذا غافلين مكان فاعلين وفي الثاني لا يفسد  
 كما لو قرأ الحكيم مكان العليم وليغفر من هذا معنى  
 الموافقة وفي الثالث نفسد كما لو قرأ أن الفجار في  
 جنات وفي الرابع لا يفسد بان قرأ طعام الفجار كما

الانتم

وقف  
سما

الاثيم **الثاني الفعل** كالحديث القدر من قول ونحوه  
 والمنعقد سببه كان عنده عمله فانجر او من غيره  
 بان ضرب انسان او مشي على سقف فسقط منه سا  
 فاسال دم المصلي تحتها او غير المنعقد بان كان تحت  
 شيء فسقط عليه فاسال منه ونفسد لو تعم أو ظهر  
 دأبته ثلاثاً في ركعة لا تسوية من عمامة مرة  
 أو مرتين ولا هزبة وضرب بين ولا ثلاثاً في ركعتين  
 أو تحمرت المرأة أو فتح الباب لا أن أغلقه وليس  
 المقصود مجرد رده وبداية وزد القيص لآلهة والوجه  
 يقتضي أنه لو زده بيده لا يفسد وضرب انسان  
 بيده أو سقوط لا إذا وقع للمروءين يديروا ولا  
 لبشر النعالين وتقلد سيفه ونزع رءوسه شيء خفيف  
 يجره بيده واحدة والأصل في جسد ما أنه ما كان  
 كثيراً يفسد وما لا فلا واختلف في الكثرة فقيل  
 ما يقام باليدين كثير وهو فاسد العكس في مسائل  
 لم يتغير فيها خلاف يعرف في المطولات وقيل ما كان  
 بحال لوزة انسان غلب على ظمأه ليس في الضل  
 وإن سلك في سبيل وهو اختيار العامة وقيل يفسد  
 الحرام المبتلى وهو اقرب إلى مذهب الامام ومخول  
 الوجه عن القبلة لغير عذر والتقدير على الامام  
 من غير عذر اما بعد فحكم ما مع نظائرها كالمك

هذا القليل والكثير  
 ما يفسد الصلاة  
 بالسبب



بعد سبق الحديث من غير تعدد وكما اذا اصابته في  
 بخاسنة اكثر من قدر الدرهم من غيره او طرح للزحمة  
 امام الامام او في صف النساء او مكان مجلس وهو  
 عن القبلة او طرحوا ازاره وفيما اذا تعدد ذلك  
 فسدت صلاة قل او كثر والا فانه ادي ركنا فسدت  
 علم او لم يعلم وان لم يؤد ومكث فانه بعدد لا تقسّد  
 والا اختلفت الروايات وظاهر الرواية عن محمد انها  
 تقسّد قيل هو قول ابي حنيفة وما حره في الصحاح  
 عن موضع قيامه مطلقا وقيل مقدارا ما بينته  
 وبين سجوده وهو المختار وكذا عده بمبنيه وعزيمه  
 والا تقدم فالحد السترة وان لم يكن فكان سجوده  
 وتأخر المرأة عن مصلاتها في يبتها كتأخره في الصحاح  
 لا تأخره في المسجد وقيل البيت لها كالمسجد له  
 ومحاذاة التي جاوزت عن حد الشهوة من النساء  
 وان لم تكن مستهامة في الحال اجنبية او محرمة  
 في صلاة مستركزة خزيمة واداء حتى لا تقسّد  
 المحاذاة في اداء ما سبق فيه وسوا اتخذ الرضا  
 او الفلانة او كانت مستقلة وهو مفترضا ان لم  
 يكرها بل ولو قامت وسط الصف فسدت  
 صلاة واحد عن يمينها واخر عن يسارها واخر خلفها  
 وان كانت اثنتين فسدت صلاة اثنتين

خلقها

وقف

خلقها ولو لا ما فسدت صلاة ثلاثة خلقوا الي  
 اخر الصغوف وعلمية الفتوى وكثيرا ما تقسّد الصلاة  
 بهذا السبب في المسجد الحرام والمسجد الاقصى  
 تثبت المحاذاة ولو بعضو حتى لوصلت على الظل  
 وهو استقل بنفسه اذا احاذاه منها شيء وتفسد بالآ  
 والشرب عامدا او فاسيا قلا او كثر وقيل ما يفسد  
 الصغور هو المفسد وقيل ما دون ملا الفهر  
 لا يفسد ومدة ذوب سكرة كانت في فيه ويفسد  
 رؤية المنيم ماء يقدر على استعماله وانقصا مدة  
 المسح وحلق الخف برفق وجدان الغازي سائرا  
 وقذرة الموي على الركوع والسجود وخروج وقت  
 المستحاضة وقد ذكرنا في استخلاف قاري  
 اميا وطولوع الشمس في الفجر ودخول وقت العصر  
 في الجمعة وسقوط الجبيرة عن مزر وتعلم ما نفع  
 بد الصلاة ان كان في اثنا الصلاة اتفاقا وان  
 كان في القعدة الاجرة بعد مقداد التسهل فكذا  
 عندة خلافا للمما **مكروهات الصلاة** يكره  
 الغيب بالثوب والجسد وهذا لا يحضر المصلي وتقلب  
 الحصى الا لغرضه السجود على مجرد الانف من غير عذر  
 على الرواية الظاهرة عنه وفرقة الاصابع ووضع  
 اليد بين علي الخاصة والسدول بان يضع الثوب على

الظل المفسد  
 لا يفسد  
 كل من المزايا



## وقف

رَأْسِيهِ أَوْ كَتِفِيهِ وَيُرْسِلُ اطْرَافَ مَنْحَا بَيْتِهِ وَأَنْ  
 يَصْلِي مَعْقُوصَ الشَّعْرِ وَكَفَّ الثُّوبَ وَالْأَقْفَادَ هُوَ  
 أَنْ يَضَعَ الِئْتِنِيَّةَ عَلَى الْأَرْضِ وَيَعِمْ رُكْبَتَيْهِ عَلَى  
 الصَّحِيحِ وَقِيلَ أَنْ يَنْصِبَ قَدَمَيْهِ وَيَقْعُدَ عَلَى  
 عَقَبَتَيْهِ كَمَا ذَكَرْنَا أَوْ لَا يَقْعُدَ وَتَمَّ رُكْبَتَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ  
 وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَالْأَلْتِفَاتُ لَا الْمَلَاظِظُ  
 نَعْدَمُ لِي الْفَتْقُ وَالْتَرْتِجُ بغير عذر وعَدَايَ  
 أَوْ تَسْبِيحٍ بِالْيَدِ وَتَعْمِيضُ الْعَيْنِ **وَالْأَدَبُ**  
 أَنْ لَا يَجْأُزِ بَصَرُهُ مَوْضِعَ سُجُودِهِ فِي الْقِيَامِ وَلَا  
 مَوْضِعَ قَدَمَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَلَا أَرْبَعَةَ أَفْعَادٍ فِي السُّجُودِ  
 وَلَا جَهْرًا فِي الْغُفُودِ وَبُكْرَةً أَنْ يَنْظُرَ إِلَى جِهَةِ السَّمَاءِ  
 وَقِيَامًا لِأَمَامِهِ وَخَدَهُ فِي الطَّارِقِ إِلَّا لِعُذْرٍ كَثْرَةٍ  
 الْقِيَامُ فَإِنْ كَانَ خَارِجَهَا وَلَيْسَتْ جِهَتُهَا فَلَا وَقِيَامُهُ  
 عَلَى مَكَانٍ مُرْتَفِعٍ وَهُوَ مَا يَفْتَحُ بِهِ التَّخْيِيضَ ظَاهِرًا  
 وَخَلْفَهُ وَكَذَا أَعْلَى الْقَلْبِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَافَةِ وَفِي كِرَاهَةِ  
 الصَّلَاةِ إِلَى ظَنْزِرٍ يُجْلِي بِخَدَّتِ خِلَافَ وَالْمُخْتَارِ عَدَمَهَا  
 وَيَنْبَغِي تَقْيِينُهُ بِمَا أَذَامَ يُسَوِّئُ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَمَّا  
 لِقَوْنُهُ أَوْ لِحَفَافَتُهُ صَوْتُ الْمُتَكَلِّمِ وَفِي مَوْضِعٍ كَثِيرٍ  
 الْأَصْوَاتُ وَاللِّفْطُ أَوْ قِيْدُ قَائِمٍ قَرِيبٍ مِنْهُ وَبُكْرَةً  
 فِي قَوَارِعِ الطَّرِيقِ وَمَعَاطِنِ الْأَيْلِ وَالْمَرْبِلَةِ وَالْمَجْرَةِ  
 وَالْمَخْرَجِ وَالْمَغْتَسِلِ وَالْحَمَامِ فَإِنْ غَسَلَ مَكَانًا فِي الْحَمَامِ

وَصَلَّى فِيهِ

كَثْرَةُ الصَّلَاةِ فِي مَوْضِعٍ  
 كَثْرَةُ الْأَصْوَاتِ وَاللِّفْطِ



١٠ الافتتاح حِيلولة نهر يسمع الزورق والا فلا يمنع .  
والحائط ذكر في الاصل انه لا يمنع وروي الحسن  
عن الامام انه يمنع فخلوا ما في الاصل علي ما اذا كان  
قصيرا لا ترمق ارذ راع او زراعين والا خري علي  
ما اذا كان اكثر روج لو كان باب مفتوح او غيب لو  
اراد الوصول الي الامام امكنه ولا يشنبه عليه  
كالحديث او روية صح وان كان الباب مفتوحا  
مسدودا او الغيب لا يمكن فيه ما ذكرنا الكن لا يشنبه  
كالا امام قبل يمنع وقيل الغيرة في هذا الاستنباه  
وعلمه واختاره جماعة من المشاغرة وعلي هذا  
الافتتاح من السطح او الميدان يحر في المسجد ان كان  
للمنايات في المسجد والاستنباه فلا استنباه وان  
لم يكن ولا استنباه فتصح والا فلا واذا اعدمت  
موانع الافتتاح وكان بحيث يصح فالتسنة اذ يقدر  
اعلمهم والمراد اعلمهم بمسائل الفتاة وان كان غير  
متبحر في بغيتة العلوم وهو اولي من المتبحر في البغيتة  
ذكر مفناه في شرح الارشاد فان تسا ووافا قراهم  
فان تسا ووافا ورعهم فان تسا ووافا سنتهم فان  
تسا ووافا حسنهم خلقا فان تسا ووافا حسنهم و  
وفره في الكافي بحسن يصلي بالليل فان تسا ووافا  
فاضبحهم وجها فان تسا ووافا سرقهم نسبا فان تسا

الاقترا

فان لم يصح في الحج البدائية  
وان كان من خارج المسجد  
تسبه فعلى الخلاف وفي  
المخالصة اخبار الصحن  
وقال لوقام على سطح قاره  
وداره منفصلة بالمجد  
لا يصح وان لم يستنبه  
او على جدارين داره  
المجد ولا يستنبه صح  
او على دار منفصل بالمجد  
يصح بشرط اتصال الصحن



لكن احدهما قدم ورعا قدم صرحوا به وقتنا سيقتني  
 منكر في سائر الخصال وعلى هذا فقل ما يحتاج الي  
 الفرقة المذكورة عند النساء او تخيير القوم ولو  
 اختارا لبفض واحد والبعض اخر فالعبارة لا كبر  
 ولو قد مواعير الاولى اساءا ويكره الاقتداء بها  
 والعبد وولد الرثا والاعتراحي والاعمي الا اذا لم  
 يكن هناك افضل منه وبصاحب لهوى الا ان يغفلوا  
 حتى يحكم بكفره كالجني والفردى والقايل بخلق  
 القرآن والمسببة والرافضي العالي الذي ينكر خلافة  
 ابي بكر رضي الله عنه واذا افتدي بعد وجود الشرايط  
 وانتفاء الكراهة فان كان وحده قام عن يمين الامام  
 لا يتأخر عنه ولا معتبر في ذلك العقب وان كانا  
 اثنين تقدم عليهما الامام الا بعد ركعتي المكان  
 ومن سنن لا فتدا ان يحاذي الامام وسط  
 الصف ويكره ان يقوم في جهة طرفه ويصف الرجال  
 ثم الصبيان ثم المحدثات ثم النساء ثم المراهقات  
 وعلى هذا اوضع جنايزهم وفي القبر يوضع الرجال  
 يلى القبلة ثم سائرهم ويجعل بين كل واحد والاخر  
 حاجز من تراب ولو سارع في الفرض وحده ثم سارع  
 الامام فيه ان لم يكن قنيد ركعة بسجدة رضيع  
 وشاركه والا انتم ركعتين ثم سلم وشاركه الامام

ولو كان

وقفه  
سنة

ولو كان في السنة قبل الظهر او الجمعة فسرع الامام  
 في الظهر او الخطبة يتم ركعتين وان لم يكن قنيد ركعة  
 بسجدة ولو صلى ثلاثا بينهما لان لا اكثر حكم الكل  
 واذا اتهموا وحده اعاد في الجماعة وكذا كل فرض اذا  
 وحده الا الفجر والعصر ففي المغرب خلاف فعلى قوله  
 من يعيدها وهو الاحسن ان اسلم الامام يقوم  
 فيا في ركعة لانه المعاد فقل واذا اذن في سجدة  
 هو فيه كره له الخروج منه قبل الصلاة ان كان  
 في مستجد حية ولم يكن هو لكن صلى امام مستجد حية  
 وان لم يصل ان خرج الي مستجد حية لا بأس والا  
 عدم الخروج لحاجة يعمر ان يجي قنيدرك ولو جاء  
 والامام في الفجر ان لم يحف فوت الكل يصلي ركعتي  
 الفجر في غير مكان الامام غير محال للصف وان  
 خاف تركهما الا يصليهما بعد ذلك الا عند محمد  
 بعد طلوع الشمس في وقت الزوال ولو كانت هذه  
 الصورة والامام في الظهر لا ينتقل بسنة وان  
 كان لم يحفل لا فوت البفض لانها تقضي بعدها  
 فعند ابي يوسف يفصليها بعد الركعتين وهو  
 الذي يظهر وجهه وعند محمد قبلهما **فصل**  
**في العوارض** فرض عوارض توجب زيادة حال على ما ذكر  
 او تزيلها وذلك كسقوط حدث او سهر او سغير

فضل



وقف  
مستغفر

او مرض او كسوف او جذب سبق الحديث تقدم ان  
تعمده يفسد والقياس في سيقه ايضا ذلك  
الا ان النص اطلقه البنا والاستقبال افضل  
ويستلزم له ان لا يكون الحديث موجبا للفعل ولا  
فمنه او جنونا او كلاما واعضا او كالا حتمي  
لوقاء ملا فيه ثم ابتلعه وهو يقدر على تحته  
لا يصح البنا ولا يفعل الغير كان ضربة الغير فشيخة  
وان لا يكون منه قصد الى سبب الحديث كما في غمر  
الدمال وان لا يوجد بعد ذلك منه ما يفسد من  
كشف عورة حتى لو احتاج الى ذلك فكشف فسد  
وكذا التي بلا ضرورة كان جازما المبيح وذهب  
الى ان بعد منه وان لا يفت في مكان بعد سيق الحديث  
وح هو اما امام او غيره مقننا او منفردا والمنفرد  
ان شاء اتم في مكان طهارته وان شاء عاد الى مكانه  
والمقنن يعود الى مكانه الا ان يكون امامه فرج  
او لا يكون بينهما ما يمنع الاقتدار والامام يستخلف  
فيحجز واحدا ممن خلفه الى مكانه والا ولما يستخلفه  
غير المسبوق وان استخلف المسبوق ابتداء من  
حيث انتهى لامام واذا انتهى الى السكك فقد  
مذركا يسلم بالقوم فلو افسدها بتمتع حديثه ونحوه  
لم يفسد صلاة الذين اذركوا او صلاة الامام والا

والامام الاول انه كان فرج لم يفسد صلاة ولا  
فسدت على الاصح لانه صار مؤتمما به ولهذا لو لم يكن  
معه حين سيقه الحديث الامر لا يصح به الاقتدار  
كالصبي والمرأة فسدت صلاته وان لم يستخلفه  
على احد المولى بناء على انه يصير اماما له كما لو كان  
رجلا فانه يصير امامه نوي او لم ينو اما لو استخلفه  
فسدت اتفاقا ولو كان الخليفة لا يذكر ما صنع  
الامام ولا كم بقي عليه يصلي اربع ركعات ويغفر  
في كل ركعة ولو استخلف هو رجلا والقوم اخر فالامام  
من قدمه الامام وان خرج من المسجد ولم يستخلف  
فسدت صلاة القوم ولهذا لو تقدم رجل من غير تقدم  
قبلا ان يخرج الامام من المسجد جاز وان خرج قبل  
ان يصل الرجل الى المحراب فسدت صلاة القوم  
الا الامام الذي سبقه الحديث ولهذا الوصل في رجل  
فاخذنا وخرجا معا فسدت صلاة المقنن  
ولهذا ايضا لو استخلف رجلا من اخر الصفوف وخرج  
قبلا ان يصل الى مكان الامام فسدت صلاة القوم  
والخليفة لو كان نوي انه يصير اماما اذا قام  
مقام الاول اما اذا نوي اما في مكانه منهم والمسئلة  
خالها نصح صلاة وصلاة من خلفه وعن يمينه  
وعن شماله ونفسد صلاة من كان متقدما عليه

هذا الحديث  
فيما اذا كان  
الامام في مكانه  
او في مكان آخر  
او في مكان ثالث  
او في مكان رابع  
او في مكان خامس  
او في مكان سابع  
او في مكان رابع  
او في مكان خامس  
او في مكان سابع

والامام



من الصلوات والمصالح ان خلوتكم لان الامام بعد  
 الخروج من المسجد في هذه المسائل مفسد لصلوة  
 القوم وقيل الخرج لا يفسد كانه في مكانه وعلى هذا  
 تجري الصور ولو توهما انه اخذت فانصرف ثم نيت  
 انه لم يجز ان كان خرج من المسجد فسدت والا  
 انتم وبنيته كالمسجد وكذا لو كانت في الصلوات  
 فالتخذ السورة فان لم يكن فانه كانه اما ما فقد  
 الصلوات خلفه وان كان منقرا فمقدار موضع  
 سجوده في كل جانب فلو انه استخلف فيما خفيه  
 ثم ظهر انه لم يحدك فان كان الخليفة اذ كان  
 لم يكن لانه ياخذ الامام منه بل يقندي به  
 وان لم يؤد لكنه قام في الخراب كان لخذها  
 منه اما لو انصرف على انه افتتح بلاطها وانه  
 ثبته خلافة فانه يستقبل خرج او لم يخرج  
 والاصل انه اذا توهما فانصرف ان كان ما توهما  
 بحيث لو تحققت امكنه مع البتة لم يفسد  
 صلاته بالانصراف الا انه يخرج والا فسدت  
 مطلقا **النسب** يستجد سجدة مئة بعد التسليمين  
 واختار شيخ الاسلام كونها بعد تسليمه ثم يستجد  
 ويسلم مخبئ بترك واجب مما ذكرنا كما اذا خافت  
 فيما يخبر فيه وهو امام والقدر الموجب من ذلك

ما نفع

وقف

ما نفع به الصلاة على الخلاف بينهم وان تركه الواجب  
 زيادة ركوع او سجود ساهيا وناجز ركعتين  
 سجدة كسجدة تركها ساهيا ثم نذرهما في ركعة  
 اخرى وكذا قراءة الفاتحة مرتين متواليين في  
 ركعة من اولين اما اذا كررها في الاخرين فلا  
 يجب ولو قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة  
 فلا سجود عليه ولو نذر على التسليم في الاولى يجب  
 وقد يعرضهم الزيادة بنهاية الصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم ويجب بقراءة القرآن في ركوعه او سجوده  
 او تسليما او ترك الفتوت ثم نذر بعد الرقع  
 من الركوع لا يفود ولكن يستجد بخلافها اذا ذكر  
 بعد الرقع انه ترك الفاتحة او السورة على ما  
 ما تقدم فانه يعود ما لم يستجد ويرتفع ما حله  
 قبلها فيعيد ولو نذر كما ذكر الركوع ففي عوده  
 رقا يناله ويستجد على كلا التقديرين وكذا الوافر  
 السلام بان ظن انه سلم واستمر قاعدا ثم علم  
 انه لم يسلم فسلم ولو خاف ان المنقر فيما يجز به  
 لا سهر عليه وكذا اجهر في السرقة في ظاهرها رواية  
 ورواية ابن مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة  
 ان عليه السجود وسهر الامام يوجب السجود على  
 المأموم اذا سجد ولو كان مستبورا عليه ان يستجد



مع امامه ولو ظن الامام ان عليه سهوا فسجد وثا  
 المشيوق فمعرفة علم ان الامام لم يكن عليه سهو فغيبه  
 روايتان واشهرهما ان صلاة المشيوق نفسه  
 وان لم يعلم حال الامام لا نفسه صلاة المشيوق  
 ولا سهو علي المأموم اذا سهر ولو قام اليها الشك  
 من غير فعود فنذكر ان كان قيا من في الفعود اقر  
 عاد ولا يسجد عليه والا لم يسجد وسجد بخلاف  
 الخامسة اذا قام اليها من غير فعود فانه يجب  
 ان يعود ما لم يستجد فيها فان سجدة بطلت فرضة  
 بنفس الوضوء عند ابي يوسف وفيما لرفع عند محمد  
 حتى يمكنه الاصلاح لو سبقه الحدث في السجود  
 علي ما سبق واذا بطل الفرض فعليه ان يضم سادسة  
 فتصير ستا نقلا وعند محمد لا حاجة الي الضم  
 لانه كلما بطل وصف الصلاة عنده بطل اضلهما  
 وعندهما لا بل نصير نقلا ولو كان فعود بعد  
 الرابعة لا يبطل الفرض بالسجود في الخامسة بل  
 يضم اخرى فتكون الركعتان ناقلة ثم لا تتويان  
 عن سنة الظهر والعشاء في الصحيح ولو شك في صلاته  
 انه كم صلى وهو اول ما عرض له من الشك في تلك الصلاة  
 او مطلقا علي خلاف بين المشايخ فسدت صلاته  
 والا فان تخري ولم يقع تحريره علي شي اخذ بالمتيقن

وان وقع

وقف

وان وقع اخذ بما وقع عليه واذا اخذ بالمتيقن يفتد  
 في كل موضع يتوهم انه موضع جلوس من السلك في الظهر  
 وهو قايما بها الاولى والثانية يتم الركعة ويفتد  
 ثانيا في باخري ويقعد ثانيا في باخري ويقعد ثم  
 يا في باخري ويقعد ولان يد السلك بعد السلام  
 ولو شك بعد الفراغ من الشك روي عن محمد انه  
 يتم صلاته ولا شيء عليه وكذا في الوضوء كان سلكه  
 في مسح راسه ان كان قبل الفراغ بمنسح وان كان  
 بعده لا يجب عليه ولو اخيره مخبر بعد الفراغ انه  
 نقص من صلاة ركعة وعند المصنف انه امر الله  
 لا يلتفت لاحباره وان شك في صدقة وكذب  
 فعز محمد انه يعيد احتياطا وان اخيره عدلان  
 لا يعتبر شكه ويجب الاخذ بقولهما وان لم يكن المخبر  
 عدلا لا يقبل قوله وان اختلف الامام والمأموم  
 فقالوا ثلاثا وقال اربعان كان علي يقين لا يخذ  
 بقولهم والاخذ بقولهم وان اختلف القوم والامام  
 مع احد الفريقين اخذ بقوله ولو كان معه واحد ولو  
 استيقن واحدا لتمام واحدا بالنقصان وشك  
 الامام والقوم لا اعادة علي احد الا علي متيقن النقصان  
 اما لو استيقن واحدا بالنقصان ولم يستيقن اخذ  
 بالتمام بلهم واقفون فان كان ذلك في الوقت أعادوها



اخنيطا لعدم المعارضة هنا بخلاف ما قبلها وهذا  
 الاعادة على وجه الاولى **السفر** المؤثر منه في الرخصة  
 ان يقصد الاستئذان مسيرة ثلاث ايام وسطاي  
 المطر في الذي ياخذ منه ان يخرج او يبرأ او حبلا  
 او سهلا فلو لم يقصد لا رخصة له كالشاح وتثبت  
 الرخصة بمقارفة يبيوت المضر من الجانب الذي يخرج  
 منه فيقصر الصلاة على سبيل الوجوب الا اذا  
 اقتدي بمقيم في وقته فانه يستتم بخلاف الاطاريق  
 ان كان لا يضطر الصوم فالصوم له افضل والاكراه  
 ولا يزال على هذا حتى يتحقق احد امرين الاول نية  
 الإقامة خمس عشرة يوما في موضع يصح فيه نية الإقامة  
 كبيوت المدر والمبر من اهل البادية فلهذا البصيرة  
 مقيما بالنية في المفازة الا اذا لم يكن اقامه سفر  
 ثلاث ايام لان السفر لا ينمح عنه نية الإقامة  
 تمنع عن انعقاده سببا لا رفع الحكم بعد انعقاده  
 ويعرف تمامه في العوارض المكنسية من اصول فخر  
 الاسلام وكذا العسكري بنية من يحاصرونهم ولا  
 اذا لم يتوحي البيوت بل يرقب السفر عذرا فيبقى سبيل  
 فانه يقصر ولا اذا انوي اقل من خمسة عشر الشامي  
 ان يدخل وطنه الاصل ولو بنية السفر فيتم حتى لو  
 خرج عنه فندكر حاجة قبل ان يسير ثلاث ايام

منجم

## وقف الله تعالى

فرجع لها الرخصة الا تمام من حين نوبة راجعا والوطن الا  
 هو ما ولد فيه ونشأ او استوطنه بعد الذي نشأ  
 فيه حقا تنقصر الرخصة فلو دخل الاول بعد ذلك  
 لا ينم الا بالنية ولو نوي الإقامة في موضعين  
 قصر الا اذا جعل مبيتة في احدهما والا فانتهى بلغة  
 في السفر فضاها في الحضرة كعتين ولو في الحضرة فضاها  
 في السفر اربعا ولو فارق في الوقت ما يسع التخي  
 صلاها ركعتين ولا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم  
 في الغائبة ويجوز اقتداء المقيم بالمسافر وليستحب  
 له اذا سلم ان يعلم بسفره ليخبر ولا يقرأ المقيم فيما  
 يتم **المريض** اذا عجز المريض عن القيام او كان يضعفه  
 ضعفا شديدا او يجبر وجعا او تخافا بطلان صلي  
 قاعدا ولو منع العذر عن بعض القيام لا كله قال  
 الفقيه ابو جعفر يقوم ما قدر ولو مجرد التخمير  
 فاذا عجز قعد ولو قدر على القيام متكيا قال **المولود**  
 الصحيح انه يصلي قائما متكيا لا يجزيه غيره وكذا  
 لو قدر على الاعتماد على عصا او حائط او كان له خادم  
 لو توكلا عليه قدر على القيام فان لم يقدر على الفعول  
 استلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة او ما بين  
 للركوع والسجود اخفض منه الا اذا قدر عليه متكيا  
 او مستندا الى حائط او نسائ ويجوز له فيصلي

سبه



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

لا يَكُ مَخْرُجٌ إِلَى الْأَرْضِ أَهْمًا.  
بَعْضُهُمْ الْجَوَارِ قَائِمًا **فَصَلِّ**  
فَسَأَلَ بِيَسْتَوْعِبُ وَقَدْ بَلَغَ  
مَرْكَتَيْنِ كُلَّ رَكْعَةٍ بَرْكُوعًا وَاقِفًا  
وَيَدْعُوا أَوْ مَا عَدَمَ امْكَانَ  
فِي جَوَارِ قَائِمًا  
بَعْضُهُمْ الْجَوَارِ قَائِمًا  
فَسَأَلَ بِيَسْتَوْعِبُ وَقَدْ بَلَغَ  
مَرْكَتَيْنِ كُلَّ رَكْعَةٍ بَرْكُوعًا وَاقِفًا

نتم الكتاب بحولنا لله وحسن  
 توفيقه وصلي الله على  
 سيدنا محمد وآله  
 وصحبه وسلم  
 نلتما  
 كثيرا  
 ح

علي الأرض أو لا هي الأرض  
أو لا وسواها تنة مسندة  
مطلقة سوا المكان  
بعضه لبعض في الزمان  
وقال في حاشي الخافض  
والزوج تنة في حاشي المكان  
على الأرض  
ويعبر